الأمم المتحدة

A/68/436/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة جولييت **هاي** (نيوزيلندا)

أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٧ من جدول الأعمال (انظر A/68/436، الفقرة ٢). وتم البت في البند الفرعي (ب) في الجلستين ٣٢ و ٤٠ المعقودتين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ . ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين ذوي الصلة بالموضوع (A/C.2/68/SR.32 و 40).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/68/L.4 و A/C.2/68/L.60

٢ – في الجلسة ٣٢، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل فيجي، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاءُ مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ''النظام المالي الدولي والتنمية'' (A/C.2/68/L.4)، فيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين 'نحو هيكل مالي

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء، تحت الرمز A/68/436 و Add.1-4.

171213 171213 13-61452 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية‘ وإلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/١٩٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)،

”**وإذ تشير كذلك** إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

”**وإذ تشير** إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تشير كذلك** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘،

”**وإذ تنوه** بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره

المرحلي، وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى كفالة ما يلزم من متابعة للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وبقرار تدارس أنجع الطرائق لمتابعة المؤتمر على الصعيد الحكومي الدولي،

''**وإذ تشير** إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي أجريت يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن حالة الاقتصاد والمالية في العالم وتأثيرها في التنمية والتي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة من أجل إثراء المشاورات الدائرة بين الدول الأعضاء بشأن عملية متابعة نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية والعالمية وتأثيرها في التنمية،

''**وإذ تعرب عن بالغ القلق** من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في التنمية خاصة، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، رغم الجهود المبذولة حاليا، لا يزال يمر بمرحلة عصيبة محفوفة بمخاطر هبوط كبير، تشمل اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية وارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان واتساع نطاق ضائقات المالية العامة التي تهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي وتجسد التقدم المحدود المحرز نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة توازنه، وإذ تؤكد ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي والحاجة الملحة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل إصلاحه وتعزيزه، مع القيام بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

''**وإذ تقر** بأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية في عالم يزداد ترابطا أمر بالغ الأهمية لنجاح الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان وبأنه على الرغم من الجهود التي بذلت على مر السنين ما زال من الضروري مواصلة تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد،

''**وإذ تلاحظ** أنه لئن كان بعض البلدان النامية المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي الذي تحقق مؤخرا أدت الأزمة الاقتصادية إلى الحد من قدرة تلك البلدان على تحمل مزيد من الصدمات، وإذ تشير إلى الالتزامات التي قطعت من أجل دعم التنمية وتحقيق نمو قوي مطرد يتسم بالتوازن ويشمل الجميع، وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن تتعاون جميع الجهات من أجل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

”**وإذ تعرب عن القلق البالغ** من آثار أزمة الديون السيادية الراهنة في البلدان المتقدمة النمو على البلدان النامية ومن تكاليفها الباهظة وما ينجم عنها في البلدان النامية من تعطيل للعمالة والاستثمار الإنتاجي ومن تقلبات في أسعار الصرف في جملة أمور أخرى،

”**وإذ تشير** إلى الالتزام بالعمل على نحو متضامن لاعتماد نهج منسق شامل على الصعيد العالمي في التصدي للآثار السلبية التي لا تزال تطال التنمية من جراء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وباتخاذ إجراءات ترمي في جملة أمور إلى استعادة الثقة والحفاظ على النمو الاقتصادي وكفالة العمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع،

”**وإذ تعيد تأكيد** مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل بلوغ مقاصدها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تحقيق التنمية،

”**وإذ تكرر التأكيد على** ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل والجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بحشد جميع مصادر تمويل التنمية بشكل متسق،

”**وإذ تسلم** بأهمية تضمين النظام المالي الدولي إمكانيةَ حصول جميع البلدان النامية على التمويل والخدمات المالية،

”**وإذ تشير** إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا، وإذ تسلم في هذا السياق بضرورة أن تدعم المؤسسات المالية الدولية، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا،

”**وإذ تؤكد** أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تسلم** بضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لتعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها، وتكرر تأكيد أهمية كفالة أن تكون هذه النظم منفتحة منصفة شاملة للجميع لكي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان التنمية المستدامة وتحقيق نمو اقتصادي قوي منصف يتسم بالاطراد والتوازن ويشمل الجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٣ - **تؤكد** ضرورة التصرف بحسم في التصدي للتحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي لكفالة تحقيق نمو متوازن مطرد على الصعيد العالمي شامل للجميع يتسم بالإنصاف تتوافر في ظله عمالة كاملة منتجة وفرص عمل جيدة، وتؤكد أيضا ضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من شتى المصادر واستخدام التمويل استخداما فعالا من أجل النهوض بالعمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع؛

”٤ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تشكلها الأزمة المالية والاقتصادية، وتسلم بضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالانتعاش الاقتصادي والتصدي لاضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي ومعالجة ارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان واتساع نطاق الضائقات المالية وتعزيز القطاع المصرفي والقطاعات المالية، بطرق منها زيادة الشفافية والخضوع للمساءلة، ومعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي ومواصلة إصلاحه وتعزيزه؛

”٥ - **تحيط أيضا** بنتائج الدورة السادسة لمنتدى أستانا الاقتصادي والمؤتمر العالمي لمواجهة الأزمة اللذين عقدا بأستانا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، وتحيط علما أيضا بالمؤتمر الدولي العالمي الثاني لمواجهة الأزمة المزمع انعقاده بأستانا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤؛

”٦ - **تسلم** بضرورة مواصلة تنسيق السياسات المالية والاقتصادية وتعزيزها على الصعيد الدولي للتصدي للتحديات المالية والاقتصادية الملحة؛

”٧ - **تلاحظ** أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها، توفر منتدى فريدا رئيسيا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتعيد تأكيد أن الأمم المتحدة تتبوأ مكانة تخولها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين وتعزيزه بما يكفل

فعاليته، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل إحداها الأخرى، مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

”٨ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، على أساس الفهم الواضح لولاياتها وهياكل إدارتها واحترامهما؛

”٩ - **تسلم**، في هذا الصدد، بالحاجة الماسة إلى إدراج رؤية مشتركة للتنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة، في النظام المالي الدولي وتعزيزها ضمنه بتنسيق مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، وبضرورة العمل بشكل أفضل على تحويل الاستثمارات الوطنية والدولية إلى التنمية المستدامة وذلك بتقديم الحوافز المناسبة للاستثمارات المتوسطة والطويلة الأمد؛

”١٠ - **تشير** إلى وجوب توخي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة، وتدعو إلى تبسيط الشروط بما يكفل حسن توقيتها وملاءمتها للاحتياجات وتحديد أهدافها ودعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

”١١ - **تلاحظ**، في هذا الصدد، ازدياد موارد صندوق النقد الدولي وشبكاته العالمية للأمان المالي، بطرق منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة، من قبيل الائتمانات التحوطية وائتمانات السيولة والائتمانات المرنة وأدوات التمويل السريع، وإعادة تحديد الإطار الإقراضي الخاص بالبلدان المنخفضة الدخل، في حين تلاحظ أيضا ضرورة إتاحة مرافق وبرامج الإقراض الجديدة والجاري تنفيذها لجميع الأعضاء وخلوها من أي شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

”١٢ - **تحث**، في هذا الصدد، المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة المضي قدما في تقديم مساعدات مرنة بشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بقدر كبير وعلى نحو عاجل على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في سياق الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء الاعتبار لقدرات كل من تلك البلدان على احتواء الأزمات وتحمل عبء الديون؛

”١٣ - **تلاحظ بقلق** أن تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، سواء منها الخاصة أم الرسمية، ما زالت تتسم بعدم القابلية للتنبؤ؛

”١٤ - **تعرب عن القلق البالغ** من تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٢ للسنة الثانية على التوالي؛ وتؤكد أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمر أساسي، وتشمل التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو ببلوغ هدف تخصيص ٠,٧ من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك هدف تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة العمل عاجلا على قلب الاتجاه التناقصي الذي شهدته المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى سنتين، وتدعو إلى التعجيل بالوفاء بالالتزامات المقطوعة بالنظر إلى ضرورة الإسراع بالتقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٥ - **تسلم** بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التدفقات المفرطة القصيرة الأجل لرأس المال إلى العديد من البلدان النامية، وتلاحظ ضرورة أن تراعى الظروف الخاصة لفرادى البلدان عند تصميم وتنفيذ تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال من أجل التصدي لتلك التحديات، مثل سياسات الاقتصاد الكلي والتدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي وغيرها من أشكال القواعد المنظمة لحسابات رأس المال؛

”١٦ - **تسلم أيضا** بالحاجة إلى أن يعزز النظام المالي الدولي حشد تدفقات رؤوس الأموال لتمويل مشاريع التنمية الطويلة الأجل في البلدان النامية، بطرائق من بينها النظر في توفير حوافز وتقاسم الممارسات الفضلى؛

”١٧ - **تسلم كذلك** بالضرر الناجم عن الدور الذي تقوم به جهات فاعلة من قبيل الصناديق الانتهازية، والآثار السلبية لسلوكها على القدرة المالية للبلدان النامية، بما في ذلك استفحال أوجه التفاوت في الدخل الحقيقي وما يشوبه من اختلالات، وتقر في هذا الصدد بأهمية العمل الجاري من أجل وضع آلية لتبادل المعلومات للأغراض الضريبية وضرورة مشاركة البلدان النامية في تلك المناقشات؛

”١٨ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع وتعزيز تمثيل البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علما في هذا الصدد بالخطوات المهمة التي اتخذت لإصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون

وودز ونظام الحصص وحقوق التصويت الخاصة بها التي تجسد بشكل أفضل الواقع الراهن وتعمل على تعزيز تمثيل البلدان النامية في تلك المؤسسات ومشاركتها في أنشطتها، وتسلم بأهمية مواصلة عمليات إصلاح إدارة تلك المؤسسات على نحو طموح وسريع لزيادة فعاليتها ومصداقيتها وشرعيتها وخضوعها للمساءلة، وتشدد على ضرورة الإسراع بالإصلاحات المتفق عليها حتى الآن ومواصلة إجراء المزيد من الإصلاحات من أجل مشاركة جميع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، وتمثيلها بطريقة عادلة ومنصفة؛

”١٩ - **تحيط علما**، في هذا الصدد، بالقرارات التي اتخذتها مجموعة البنك الدولي بشأن تمثيل البلدان النامية ومشاركتها وغير ذلك من الإصلاحات المؤسسية للتصدي للتحديات الجديدة، وبإضافة المقعد الخامس والعشرين إلى مقاعد مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وتتطلع إلى إحراز تقدم في الإصلاحات المؤسسية للمجموعة؛

”٢٠ - **تدعو** إلى التعجيل بتنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ المتعلقة بنظام الحصص والإدارة في صندوق النقد الدولي، وتلاحظ التقدم الذي أحرزه الصندوق في استعراض صيغة الحصص في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتؤكد أهمية مواصلة المناقشات من أجل التوصل إلى توافق حول الصيغة الجديدة التي يتعين الاتفاق عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في سياق الاستعراض العام الخامس عشر للحصص، وذلك من منظور وضع إطار حقيقي محسَّن لتمثيل البلدان النامية ومشاركتها وتأثير ذلك الإطار في الإدارة العالمية، وتتطلع إلى تقييمه؛

”٢١ - **تؤكد** ضرورة قيام مجالس إدارة الهياكل المؤسسية الرسمية للنظم المالية والاقتصادية الدولية باتخاذ قرارات ذات آثار مالية واقتصادية عالمية، مع ما يلزم من مراعاة لاحتياجات البلدان النامية؛

”٢٢ - **تسلم** بأهمية أن يتم اختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز على أساس الجدارة بطريقة علنية شفافة؛

”٢٣ - **تشدد على** ضرورة مشاركة الحكومة على نحو أكثر فعالية لكفالة تنظيم السوق على النحو المناسب بما يدعم المصلحة العامة، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تحسين تنظيم الأسواق المالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتشجيع النمو المطرد المنصف الشامل للجميع؛

”٢٤ - **تشدد أيضا على** ضرورة تعزيز فعالية التنسيق على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من أجل التصدي لعدم استقرار القطاع المالي بوضع الأطر التنظيمية المناسبة للأسواق المالية ومنتجاتها، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تنظيم ومراقبة الأسواق المالية بطريقة أفضل، في ميادين من قبيل الأنشطة المصرفية الموازية والمشتقات المالية والمصارف التي تكون ”أهم من أن تترك عرضة للانهيار“ وآثار اتفاق بازل الثالث على البلدان النامية، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المنصف والشامل؛

”٢٥ - **تعيد تأكيد** أهمية توافر المعلومات المتعلقة بتقدير الجدارة الائتمانية وخفض تكاليف الصفقات والتنبه إلى أن الأخطاء والتوقعات غير المحايدة بمقدورها أن تحدث أزمات مالية أو تتسبب في اشتدادها، الشيء الذي يزيد من ضعف منعة النظام المالي الدولي أمام المزيد من التدهور، وتكرر في هذا الصدد تأكيد أهمية الحد من الاعتماد التنظيمي على هيئات التصنيف الائتماني وتشجع على زيادة الشفافية والتنافس فيما بين تلك الهيئات، بما يشمل استحداث القدرات والآليات على الصعيد الوطني؛

”٢٦ - **تسلم** بدور حقوق السحب الخاصة بوصفها أصلا من أصول الاحتياطي الدولي، وتقر بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساعدت على استكمال الاحتياطيات الدولية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فساهمت بذلك في تحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي وقدرة الاقتصاد العالمي على الانتعاش، وتسلم أيضا بضرورة إبقاء مسألة دور حقوق السحب الخاصة قيد الاستعراض المنتظم، بما في ذلك ما يتصل بالدور الذي يمكن أن تؤديه في نظام الاحتياطيات الدولية، ودورها الممكن كآلية لتعزيز التنمية في البلدان النامية ودعمها ماليا؛

”٢٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة أن تكون المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف جزءا صميما من الجهود الرامية إلى توقي الأزمات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات المالية للبلدان، وتحيط علما في هذا الصدد بنهج المراقبة الجديد الرامي إلى استيعاب المنظورين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء، علاوة على إقامة روابط عبر الحدود والقطاعات مع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية، مع الاحتراز الشديد من الآثار غير المباشرة والمخاطر النظمية المنبثقة من المراكز المالية الدولية؛

”٢٨ - **تؤكد**، في هذا الصدد، ضرورة تعزيز المراقبة الحكومية الدولية المستقلة للسياسات المالية الوطنية وما يترتب عليها من آثار في أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال؛

”٢٩ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز شفافية آليات تصنيف المخاطر، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام معايير دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك التأثير الذي يمكن أن تحدثه في آفاق التنمية في البلدان النامية؛

”٣٠ - **تهيب** بمصارف التنمية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بطرق منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يمكن أن يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، توليها زمام الأمور وكفاءتها بوجه عام، وترحب في هذا الصدد بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع بالإضافة إلى ذلك على بذل الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف لمصارف التنمية دون الإقليمية؛

”٣١ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

”٣٢ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها معايير الإدارة المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة إلى الآثار المعرقلة الناجمة عن اتباع السياسات غير الملائمة؛

”٣٣ - **تسلم** بالحاجة إلى أن يعزز النظام المالي الدولي التحليل الجنساني في سياساته وبرامجه الإنمائية، بما في ذلك السياسات والبرامج المتعلقة بإصلاحات الاقتصاد الكلي وإيجاد فرص العمل والإصلاحات الهيكلية، وفقا لأولويات واستراتيجيات البلدان ذات الصلة بهذا الأمر؛

”٣٤ - **تشير إلى** قرارها أن تعقد في دورتها الثامنة والستين جلسة مستقلة للجنة الثانية في إطار البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘ من أجل مناقشة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية واستطلاع الإمكانات المتاحة لاستعادة الثقة والنمو الاقتصادي كمساهمة إضافية في متابعة نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية؛

”٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يعده بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛

”٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون ”النظام المالي الدولي والتنمية“ في إطار البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘“.

٣ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”النظام المالي الدولي والتنمية“ (A/C.2/68/L.60) قدمته نائبة رئيس اللجنة، السيدة فرح براون (جامايكا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.4.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة، بناء على اقتراح الرئيس، على عدم تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار A/C.2/68/L.60.

٥ - وفي الجلسة نفسها، أُبلِغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/68/L.60 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي الجلسة ٤٠ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/68/L.60 (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/68/L.60 ، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/68/L.4 مشروع قرارهم.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“ وإلى قرارها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/١٩٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٣)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٤)] وبرنامج مواصلة تنفيذ

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

جدول أعمال القرن ٢١[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٧] الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والمناسبة الخاصة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر لمتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووثيقتيهما الختاميتين[٩]،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[١٠]،

وإذ تنوه بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي[١١]،

وإذ تشير إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن حالة الاقتصاد والمالية في العالم وتأثيرها في التنمية والتي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢،

---

(٥) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٨) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٩) القرار ١/٦٥ والقرار ٦/٦٨.

(١٠) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١١) A/64/884.

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة الثانية عملا بالقرار ٦٧/١٩٧ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من أجل مناقشة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية واستطلاع الإمكانات المتاحة لاستعادة الثقة والنمو الاقتصادي،

وإذ تحيط علما بانعقاد الدورة السادسة لمنتدى أستانا الاقتصادي والمؤتمر العالمي لمواجهة الأزمة، في أستانا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، وبالدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي العالمي الثاني لمواجهة الأزمة في أستانا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤،

وإذ تحيط علما أيضا بانعقاد منتدى سانت بيترسبورغ الاقتصادي الدولي في سانت بيترسبورغ بالاتحاد الروسي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما كذلك بانعقاد قمة مجموعة العشرين يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

وإذ تعرب عن بالغ القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في التنمية خاصة، وإذ تسلم بوجود أدلة على حصول انتعاشٍ متفاوت وهش، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يُبذل من جهود كبيرة ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف السوق المالية وإدامة الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر الهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب، والمديونية في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة للانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاختلال في المنظومة، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تلاحظ أنه لئن كان بعض البلدان النامية المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي الذي تحقق مؤخرا أدت الأزمة الاقتصادية إلى الحد من قدرة تلك البلدان على تحمل مزيد من الصدمات، وإذ تشير إلى الالتزامات التي قطعت من أجل دعم التنمية وتحقيق نمو قوي مطرد يتسم بالتوازن ويشمل الجميع، وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن تتعاون جميع الجهات من أجل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تقر بأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية في عالم يزداد ترابطا أمر بالغ الأهمية لنجاح الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان وبأنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين ما زال من الضروري مواصلة تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد،

وإذ تشير إلى الالتزام بالعمل على نحو متضامن لاعتماد نهج منسق شامل على الصعيد العالمي في التصدي للآثار السلبية التي لا تزال تطال التنمية من جراء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وباتخاذ إجراءات ترمي في جملة أمور إلى استعادة الثقة والحفاظ على النمو الاقتصادي وكفالة العمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع،

وإذ تعيد تأكيد مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل بلوغ مقاصدها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تحقيق التنمية،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتعميم الخدمات المالية ودعم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بحشد جميع مصادر تمويل التنمية بشكل متسق،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٢]، وإذ تسلم في هذا السياق بضرورة أن تدعم المؤسسات المالية الدولية، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٣]؛

---

(١٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٣) A/68/221.

٢ - **تسلم** بضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لتعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها، وتكرر تأكيد أهمية كفالة أن تكون هذه النظم منفتحة منصفة شاملة للجميع لكي تكمل الجهود الوطنية المبذولة لضمان التنمية المستدامة بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي قوي منصف يتسم بالاطراد والتوازن ويشمل الجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تكرر تأكيد** ضرورة التصرف بحسم في التصدي للتحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي لكفالة تحقيق نمو متوازن مطرد على الصعيد العالمي شامل للجميع يتسم بالإنصاف تتوافر في ظله عمالة كاملة منتجة وفرص عمل جيدة، وتكرر أيضا تأكيد ضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من شتى المصادر واستخدام التمويل استخداما فعالا من أجل النهوض بالعمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع؛

٤ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تشكلها الأزمة المالية والاقتصادية، وتسلم بضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالانتعاش الاقتصادي والتصدي لاضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي ومعالجة ارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان واتساع نطاق الضائقات المالية وتعزيز القطاع المصرفي بطرق منها زيادة شفافيته وخضوعه للمساءلة، ومعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي وإصلاحه وتعزيزه، ومواصلة تنسيق السياسات المالية والاقتصادية على الصعيد الدولي وتعزيز هذا التنسيق؛

٥ - **تلاحظ أيضا** أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها، توفر منتدى فريدا رئيسيا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتعيد تأكيد أن الأمم المتحدة تتبوأ مكانة تخولها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين وتعزيزه بما يكفل فعاليته، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل إحداها الأخرى، مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

٦ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، على أساس الفهم الواضح لولاياتها وهياكل إدارتها واحترامهما؛

٧ - **تشير أيضا** إلى وجوب توخي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة، وتدعو إلى تبسيط الشروط بما يكفل حسن توقيتها وملاءمتها للاحتياجات وتحديد أهدافها ودعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

٨ - **تلاحظ**، في هذا الصدد، ازدياد موارد صندوق النقد الدولي والتحسن الذي طرأ على إطار الإقراض لصندوق النقد الدولي بطرق منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك تتسم بالمرونة، من قبيل الائتمانات التحوطية وائتمانات السيولة والائتمانات المرنة وأدوات التمويل السريع، وبلورة إطار الإقراض للبلدان المنخفضة الدخل، في حين تلاحظ أيضا ضرورة خلو البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

٩ - **تحث**، في هذا الصدد، المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة المضي قدما في تقديم مساعدات مرنة بشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بقدر كبير وعلى نحو عاجل على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في سياق الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء الاعتبار لقدرات كل من تلك البلدان على احتواء الأزمات وتحمل عبء الديون؛

١٠ - **تسلم** بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التقلبات المفرطة القصيرة الأجل لرأس المال إلى العديد من البلدان النامية، وتلاحظ ضرورة أن تراعى الظروف الخاصة لفرادى البلدان عند تصميم وتنفيذ تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال من أجل التصدي لتلك التحديات، مثل سياسات الاقتصاد الكلي والتدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي ومختلف أشكال إدارة حسابات رأس المال، مع البقاء أيضا على إدراك تام للمخاطر المحتملة المرتبطة بإدارة تدفقات رؤوس الأموال؛

١١ - **تسلم أيضا** بالحاجة إلى أن تعزز المؤسسات المالية الدولية، في إطار الولاية المنوطة بكل منها، حشد تدفقات رؤوس الأموال من أجل تحويل الاستثمارات الوطنية والدولية بشكل أفضل إلى التنمية المستدامة استنادا إلى أبعادها الثلاثة، بطرائق من بينها توفير الحوافز المناسبة للاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل وتقاسم الممارسات الفضلى؛

١٢ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علما في هذا الصدد بالخطوات المهمة التي اتخذت لإصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز ونظام الحصص

وحقوق التصويت الخاصة بها التي تجسد بشكل أفضل الواقع الراهن وتعمل على تعزيز تمثيل البلدان النامية في تلك المؤسسات ومشاركتها في أنشطتها، وتسلم بأهمية مواصلة عمليات إصلاح إدارة تلك المؤسسات على نحو طموح وسريع لزيادة فعاليتها ومصداقيتها وشرعيتها وخضوعها للمساءلة؛

١٣ - **تحيط علما**، في هذا الصدد، بالقرارات التي اتخذتها مجموعة البنك الدولي بشأن تمثيل البلدان النامية ومشاركتها وغير ذلك من الإصلاحات المؤسسية للتصدي للتحديات الجديدة، وبإضافة المقعد الخامس والعشرين إلى مقاعد مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وتتطلع إلى إحراز تقدم في الإصلاحات المؤسسية للمجموعة؛

١٤ - **تدعو** إلى التعجيل بتنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ المتعلقة بنظام الحصص والإدارة في صندوق النقد الدولي، وتلاحظ التقدم الذي أحرزه الصندوق في استعراض صيغة الحصص في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتؤكد أهمية مواصلة المناقشات من أجل الاتفاق على صيغة الحصص بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في موازاة الاستعراض العام الخامس عشر للحصص، وفي إطار عمليات الإصلاح الجارية، من أجل كفالة قدرة الصندوق على التصدي للتحديات التي يواجهها النظام المالي والنقدي الدولي في الوقت الحاضر؛

١٥ - **تسلم** بأهمية أن يتم اختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز على أساس الجدارة بطريقة علنية شفافة؛

١٦ - **تشدد** على ضرورة مشاركة الحكومة على نحو أكثر فعالية لكفالة تنظيم السوق على النحو المناسب بما يدعم المصلحة العامة، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تحسين تنظيم الأسواق المالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتشجيع النمو المطرد المنصف الشامل للجميع؛

١٧ - **تشدد أيضا** على ضرورة مواصلة التنسيق على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني بشأن الأطر التنظيمية المناسبة للأسواق المالية وبعض منتجاتها، وتلاحظ أنه رغم أن الوقت لا يزال مبكرا جدا لتقدير الآثار الكاملة لاتفاقية بازل الثالثة، ثمة قلق من أنها قد تؤثر سلبا على بعض البلدان النامية، وتسلم في هذا الصدد بضرورة بذل جهود مستمرة لكفالة تنظيم ومراقبة الأسواق المالية في ميادين من قبيل الأنشطة المصرفية الموازية والمشتقات المالية والمصارف التي تكون ”أهم من أن تترك عرضة للانهيار“، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المنصف والشامل؛

١٨ - **تسلم** بدور حقوق السحب الخاصة بوصفها أصلا من أصول الاحتياطي الدولي، وتقر بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساعدت على استكمال الاحتياطيات

الدولية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فساهمت بذلك في تحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي وقدرة الاقتصاد العالمي على الانتعاش، وتسلم أيضا بضرورة إبقاء مسألة دور حقوق السحب الخاصة قيد الاستعراض المنتظم، بما في ذلك ما يتصل بالدور الذي يمكن أن تؤديه في نظام الاحتياطيات الدولية؛

١٩ - **تكرر تأكيد** ضرورة أن تكون المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف جزءا صميما من الجهود الرامية إلى توقي الأزمات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات المالية للبلدان، وتحيط علما في هذا الصدد بنهج المراقبة الجديد الذي يتبعه صندوق النقد الدولي والرامي إلى إدماج المراقبة الثنائية والمتعددة الأطراف بشكل أفضل، علاوة على إقامة روابط عبر الحدود والقطاعات مع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية، مع الاحتراز الشديد من الآثار غير المباشرة التي قد تخلّفها سياسات البلدان الاقتصادية والمالية على الاقتصاد العالمي؛

٢٠ - **تؤكد**، في هذا الصدد، ضرورة تعزيز المراقبة الحكومية الدولية المستقلة للسياسات المالية الوطنية وما يترتب عليها من آثار في أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال؛

٢١ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز شفافية آليات تصنيف المخاطر، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام معايير دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك التأثير الذي يمكن أن تحدثه في آفاق التنمية في البلدان النامية؛

٢٢ - **تهيب** بمصارف التنمية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بطرق منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يمكن أن يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، توليها زمام الأمور وكفاءتها بوجه عام، ويمكن أن يعزز التكامل الإقليمي، فيزيد من القدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية، وترحب في هذا الصدد بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع بالإضافة إلى ذلك على بذل الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف لمصارف التنمية دون الإقليمية؛

٢٣ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

٢٤ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها معايير الإدارة المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة إلى الآثار المعرقلة الناجمة عن اتباع السياسات غير الملائمة؛

٢٥ - **تسلم** بالحاجة إلى أن تعزز المؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها الإنمائية، بما في ذلك السياسات والبرامج المتعلقة بإصلاحات الاقتصاد الكلي وإيجاد فرص العمل والإصلاحات الهيكلية، وفقا لأولويات واستراتيجيات البلدان ذات الصلة بهذا الأمر؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يعده بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛

٢٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.